

مواجهة الانفجار السكاني

عصام حسين المطري

■ بظُلِّ النمو المتسارع والمتزايد عائقاً أكيداً من معوقات التنمية والبناء والإعمار الوطني الشامل .. ذلك لأنه يفرض احتياجات ومتطلبات جديدة ليست مدرجة في خطط التنمية بعيدة المدى .. هذا فضلاً عن التهامه الشديد للموارد انطلاقاً من صرفه للاهتمام بمشاريع إنمائية جديدة وتهميش الاهتمام بالمشاريع الإنمائية السابقة..

و حقيقةً أقول أن النمو المتزايد، الذي يعد الخلاصة الواقعية في نهاية المطاف للانفجار السكاني، هو الخطر الكبير الذي يهدد جل الأقطار والأوطان العالمية على حد سواء .. فخذ مثلاً الصين التي تتكبد الولايات نتيجة لبلوغ الانفجار السكاني ذروته، حتى أنك لتعجب تمام العجب عندما تعلم بان المنزل المهيأ للسكن تتناوب الأسر فيه على فترتين .. فأسرة تسكن فيه الفترة النهارية وأسرة أخرى تسكن فيه الفترة الليلية .. وهذا، لعمرى، أشد ما يصيب اللب والعقل بالدهشة والغرابة .. إذ لم تستيقظ الصين من غفوتها إلا بعد أن سبق السيف العذل، فانطلقت، بعد فوات الأوان، في طريق مواجهة أزمة وإشكالية الانفجار السكاني، فصاغت القوانين الخاصة لتحديد النسل، وربما عدت إلى وضع عقوبات صارمة لمن يتجاوز سقف المحدد للإنجاب..

ولسنا في حاجة، هنا، إلى مخرج مسرحي شهير مثل الألماني الشهير «ولتاتج بيكر» أو غيره، إنما نحن بصدد الوقوف أمام هذه المشكلة (الانفجار السكاني) التي حذر منها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، في إحدى خطباته أثناء نزوله الميداني في بعض محافظات الجمهورية وعقب اجتماع الحكومة الجديدة وترأسه لأول اجتماع وما فرضه لتحديد أهم وأبرز المهام لها في الفترة القادمة .. إذ أصبحت تباشير الانفجار السكاني اليوم تلوح في الأفق، وذلك من خلال دراسة الأرقام المتوسطة للتزايد في أعداد السكان سنوياً .. وهو الأمر المذهل الذي وضعنا أمام قلق مركب خوفاً من انفجار التعداد السكاني الذي أصبح وشيكاً .. حيث حقق الارتفاع في عدد السكان رقماً قياسياً في الآونة الأخيرة..

ولعل ظاهرة نفثي النمو المتزايد في عدد السكان باليمن محكومة بعدة عوامل من بينها - على سبيل المثال لا الحصر - الزواج المبكر المفرط فيه في بعض المناطق اليمينية .. فضلاً عن غياب الوعي الثقافي والعلمي، وسيطرة الأفكار والمفاهيم المغلوطة على التحكم في العقلية والشخصية اليمنية التي ترى أن الإكثار في الإنجاب ظاهرة حميدة تدفع باتجاه التمسك بالأعراف والتقاليد الحميدة .. فالرجل صار يتباهى بين الناس بكم ينجب من الأولاد، والانفجار السكاني، حقيقة، هو الأزمة المدمية التي يجب أن نفتح السبيل الواقعي لمعالجتها في ضوء مقاصد الشرع ومتطلبات واحتياجات التنمية الشاملة .. فالإسلام لا يقف، مثلاً، مع تحديد النسل بقدر ما يقف ضد ذلك .. حيث وأن الدين الإسلامي الحنيف يقف، دائماً، مع تنظيم النسل والمباعدة بين الإنجاب..

وإذاً ما أخذنا هذه الوسيلة كسبيل للتحكم في تأخير مشكلة الانفجار السكاني، فإن ذلك، حتماً، سيؤعبنا على وضع الدراسات لمواجهة هذا الخطر القادم .. على أنه من المفيد بنا ونحن نضع الخطط والبرامج التنموية قصيرة وبعيدة المدى في المشاريع التنموية والإنمائية والخدمية، أن تجعل هذه المشاريع تحقق خاصة الاستيعاب المستقبلي للمستهدفين والمستفيدين .. فضلاً عن الإسراع التام والكامل في توجيه قطاعات الشباب المختلفة صوب التحصيل الفني والمهني وتطوير هذا النوع من التعليم في ضرورة إيجاد البدائل الملائمة والممكنة لما يمكن أن يقوم بديلاً عن التعليم الفني والمهني في حالة تشبع سوق الإنتاج من المخرجات.. كما أنه ينبغي الإسراع في ربط السياسة التنموية الشاملة بالسياسة السكانية في البلاد، وتوطيد أركان هذا الربط الضروري، ووضع أهداف ومقاصد للسياسة السكانية والسياسة التنموية الشاملة، على ضوءها، لتجسير العمل الصائب، وبما يمكن أن يحفز على العطاء في العديد من مجالات وميادين الحياة المتعددة والمتنوعة لتحقيق أعلى معدلات النمو والبناء والتحديث والتنمية الشاملة، المتكاملة والمستدامة .. إذ يجب أن تكون الخطط والبرامج التنموية مرنة ولديها القدرة على الاستيعاب..

إننا متوثبون لصنع الحاضر والمستقبل عن طريق مواجهة أضرار الانفجار السكاني والتحكم في إرثائه وتأجيله ريثما نفرغ من وضع اللبنة الأساسية العامة للبناء والإعمار الوطني الشامل طويل المدى في ضوء الغايات والأهداف والمقاصد، ليعم الرخاء الجميع في وطن الوحدة والوئام..

هل بالإمكان إعادة النظر في الامتحانات العامة؟



أ.د/ بدر سعيد الأغبري

القيادة الجديدة في وزارة التربية والتعليم إجراء تقييم موضوعي لامتحانات الثانوية العامة ومعرفة الخلل وجوانب القوة والضعف والأسباب المؤدية في تدني التعليم العام والمساهمة في ذلك تضع عدداً من المقترحات لعلها تجد أذناً صاغية أمام جهات الاختصاص في وزارة التربية والتعليم، ومكاتب التربية وإدارة المدارس والمعتملة في :-

- ١- إجراء لقاءات دورية مع المعلمين والموجهين ومديري المدارس وخبراء المناهج والمستشارين والقيادات التربوية وأولياء أمور الطلاب والمجالس المحلية .. الخ لتحديد نقاط القوة والضعف في التعليم.
- ٢- مراجعة المناهج والكتب الدراسية والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والمتقدمة في هذا المجال.
- ٣- إعادة النظر في مستويات وإمكانية كثير من المعلمين وخاصة في مدارس التعليم الأساسي وتحديد واختيار أفضل المعلمين للقيام بهذه المهمة مع إيجاد الحوافز اللازمة لهم.
- ٤- اختيار أفضل المرشحين والمدرسين للقيام بالتدريس في مدارس التعليم الأساسي باعتبارها العمود الفقري للتعليم الثانوي والجامعي.
- ٥- ضرورة إشراك الأسر وأولياء أمور الطلاب في العملية التعليمية من خلال تفعيل دور مجالس الآباء والعمل على إيجادها في المدارس.
- ٦- الاختيار الجيد والأفضل لمن يعمل في مجال الإدارة المدرسية وإيجاد التنافس بينهما وتكريم الإدارات الناجحة وفق نشاطها العلمي والتربوي ومستوى نجاح الطلاب.
- ٧- إيجاد الوسائل الكفيلة في إيصال روايات المعلمين والإداريين في الوقت المناسب ومواعيدها المحددة لتوفير الجو النفسي المناسب لهم في العطاء الجيد.
- ٨- فهل نحن جادون في إيجاد تربية مستطورة تستخدم بلدنا وأبنائنا الطلاب مع تمنياتي لجميع أبنائي طلاب الثانوية العامة التوفيق والنجاح.

● كلية التربية جامعة صنعاء

التربوي داخل المنزل. ٤- الدور السلبي لوسائل الإعلام الذي يعارض مع أهداف التربية والتعليم ويقبل من فعالية التوجيه المدرسي والأسري. ٥- طريقة التدريس الشائعة في المدارس عقيمة تعتمد بشكل أساسي على الحفظ والتكرار ولا تعتمد على التفكير والعمل والحركة والجوية والنشاط داخل المدرسة وخارجها والاتصال بالبيئة والتعرف على إمكاناتها وكيفية استغلالها.

٦- الاعتماد على المعلم غير المؤهل وغير المتخصص في مجال التدريس. ٧- ازدياد التلاميذ في الفصول الدراسية مما يؤثر ذلك على الفهم والاستيعاب. ٨- تأخر وصول المعلمين والكتب الدراسية إلى المدارس وخاصة في المناطق النائية والبعيدة في منتصف العام الدراسي وفي نهايته، إلى جانب ذلك معظم المدارس في الأرياف والقرى النائية لم تستكمل الدروس المقررة وأن تمكن البعض من استكمال ذلك فعلى عجل أو كلفته وفي الأخير الطالب وحده يدفع الثمن وتحصيل سيء ونتيجة سيئة. وإذا اتينا إلى نظام القبول والتسجيل في الجامعات اليمنية فهذا يحدثها المجلس الأعلى للجامعات الذي يعتبر مكسباً للتعليم العالي، وقد حددت مثلاً هذا العام نسب القبول المشوية للطلاب في مختلف الكليات الجامعية وهذا شيء جيد ويا حبذا لو طقت أيضاً ويكون من مهام المجلس نظام القبول والتعيين لأساتذة الجامعات في أن يتم توزيعهم مركزياً على كل الجامعات اليمنية دون التركيز مثلاً على جامعة صنعاء فهناك جامعات تعاني من نقص شديد في الأساتذة الممدين نظراً لغياب سياسة التعيين من قبل المجلس الأعلى للجامعات. وعليه ولكي يقوم التعليم العام بدوره بالشكل المطلوب يتطلب من

مطلع هذا الأسبوع بدأت اختبارات الثانوية العامة في جميع محافظات الجمهورية حيث توجه الطلاب والطالبات إلى المراكز الامتحانية المقررة ، بعد أن هيأت وزارة التربية والتعليم كل الظروف والوسائل المناسبة للطلاب والطالبات وهؤلاء قد خيم عليهم رهبة الامتحانات الثانوية العامة واصبحوا في مواجهة حقيقة مع الخوف والقلق والتوتر التي بدأت مطلع هذا الاسبوع لم يقتصر فقط على الطلاب ، بل امتد الى الأسرة التي تشارك مع أبنائها هذا الخوف والقلق ليظل الجميع يعيشون حالة ترقب في نتيجة الثانوية العامة التي أصبحت هي الأساس في تحديد مستوى الطالب وقبوله في الجامعة.

وقد لا أضيف جديداً إذا قلت أن الامتحانات النهائية الجامعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م وخاصة لدى عدد كبير من طلاب المستويات المختلفة في التعليم الجامعي كشفت لنا أن امتحانات الثانوية العامة ومخرجاتها في تدني وضع مستمر لا يرتقي إلى مستوى يلتحق مثل هؤلاء الطلاب بالدراسة الجامعية فالمستويات التعليمية لديهم ضعيفة جداً (أخطاء إملائية ولغوية لاحصر لها) وعدم استيعاب القراءة لاجابة الطلاب لضعف خطهم وركاكة التعبير والأسلوب رغم حصولهم على معدلات عالية في امتحانات الثانوية العامة بقسميها العلمي والادبي وهذا بدوره يضاعف في مخرجات الجامعة بوجود مثل هذه المستويات المتواضعة ويجعل التحصيل العلمي لديهم ينحدر إلى مستوى مقبول وضعيف وأدى من ذلك وبالتالي يتعكس على الأداء العلمي بعد التخرج وبشكل عينا على المجتمع ككل (اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية في المقدمة إلى جانب المواد التخصصية) وللتدليل على ذلك نطفي أمثلة حية من خلال التدريس وتصبح إجابات الطلاب وهو هل يمكن أن نتصور طالب جامعي لا يستطيع التمييز أو أن يفرق بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة وبين حسرف (ظ) و(ض) والقاف والكاف أثناء الإجابة على

١- عدم وعي الأسرة في الدور المطلوب منها لارتفاع نسبة الأمية بين أفرادها وتلقي المسؤولية الكاملة في تعليم الأبناء على الإدارة المدرسية. ٢- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء مما يهدد (أو يجعلها) من عدم قدرتها على تعليم الأبناء ومتابعة واجباتهم المدرسية داخل المنزل. ٣- معاناة معظم الأسر من حالة الفقر ومن مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية تشغلها عن أداء دورها

البحث عن الممكن



عبد العزيز الهياج

على ما جاء في توجيهات فخامة رئيس الجمهورية للحكومة والتي انصبت في المقام الأول على محاربة الفساد كعلاج ناجع وأساس متين لأي إصلاحات اقتصادية أو مالية أو إدارية. والابتعاد عن المجاسبات والحسوبيات والوساطات عند إسناد المهام الإدارية والعملية في درجاتها المختلفة أي اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب والعمل بمبدأ الثواب والعقاب. وفي هذا الإطار تتبلور الأمال والمطالبات والطموحات التي لا

● في الوقت الذي لازلنا الساحة السياسية تشهد طروحات متعددة بشأن برنامج الحكومة والطموحات التي يحملها أو الإضافات التي يجب العمل بها في الجمع يعلق أملاً كبيراً لجهة تحقيق الممكن من تلك الطموحات والأهداف.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن أي مطالبات قدمت إلى الحكومة من هذا الطرف أو ذاك بشأن رفع سقف الأجور أو مضاعفتها مع الإبقاء على رسوم الخدمات في وضعها الحالي وإن كانت تمثل أملاً يتطلع إليه الجميع إلا أن نظرة عقلانية ينبغي أن تضع نصب عينها الاستحقاقات التي تترتب على الحكومة وإمكاناتها إن هي أقدمت على مثل هذه الخطوط المنشودة. وليس هذا الطرح دعواً أو تبريراً للحكومة ولبرنامجها بقدر ما يمثل رؤية معينة ليست مغايرة



alradhi 2@hotmail.com

رأى بالكاريكاتور

سأفعل هذه الفروضات كلها خارج المستشفى

مبارك الفير وما حد يخلي لحد حاله!

● افرض مثلاً أنك تود أن تتجنب كل شروخ الدنيا والأخرة وأن لا تصادق إلا اظهر البشر وأتقاهم وأن لا تصادق إلا شخصاً إلا بالتي هي أحسن تطبيقاً لأية الكريمة وإذا مروا باللغو مروا كراماً طبقاً لهذا المنطق الطبي، فكل الناس طبيين ومؤيدون وجميلين وإنسانيين ولا يوجد سبب في الدنيا كلها سوى المسترشطون وإليس العلق .. ولكن كيف سيكون الحال وأنت جزء من المجتمع الذي يفطر نعمة ومزاته ومقباته ومشتهياته الحديث عن الآخرين ولا سواهم أبداً على اعتبار أنهم الجحيم ذاته أما نحن فقط المحذرين في تلك الساعة وبعدها لكل حادث حديث - ويبدو الحديث هكذا فلان طب و ابن خلال وبعدها يتد الاستدراك بلا كن وبعدها خذ بابو الرجال على الرأس والطن والصدر والأوراك وتحت الحزام من لكن هذه هو وهو وهو.. خلاص انتهي هنا من فلان اعطياته حقه ومستحقه ويتم قلب الصفحة الثانية في الحال وعلى الهواء مباشرة طبعياً إنسان محترم وابن خلال منهم القصة وفي خلال نصف ساعة بالأكبر تكونوا قد اجهزتم على عشرين شخصاً من معارفكم بالتمام والكمال واتفقتهم عن إيمانهم إما مغفلين أو هبلان أو إما حادين ولو قبض لأهل أو حاسد من الذين سبق ذكرهم إن لطف عليكم كالتفاهة المستعجل في تلك اللحظة فتقولون في نفس واحد ابن حلال صطفى يا سلام والله حينما سببرته بالصفى ويا سلام الأكر الذي وطرف له صمبل.. وعليه ظالم لا توجد وسائل نسائية لقتل الفراغ فيما يفيد فحن نقل الفراغ على طريقتنا وتخصيصنا البنية بقلتنا لأنفسنا والتفن في تعذيب أنفسنا وبالذات أصدقائنا الذين نحسبهم بالذات على اعتبار أن من الحب ما قتل.. أما إذا لم يوجد خبر جديد طازج ابن بومه.. فالصراع على كرسي المدي وناحية الصراع على السفارة القادمة وشوقكم صرغراً له وشوق أيش قال: ولكنك اليوم نذرت لبرحمين سوماً أن لا ينكر لسناك عورة امرئ مهما كلفك ذلك الأمر.. وتفاخج فحفا قادر وانت لا تزال تقول يا مطلوب ماتخذ في الله وهو يقول لك قبل أن تتناول شاي الصباح شفت فلان وقول له أن تتناول قل يا فتاح يا عليم اصبح.. حاضر ويهرب من أمام وجهه الشخص الأول والثاني والثالث، وفجأة تجد صديقك س أو ع الرابع وهو يطالعك كأنك شخصاً مهول ويده كاسة الشاي ويبدأ يتحدث لك عن الوضع في الشيشان منتمساً، وفجأة وبدون مسر يترك لسانه للحديث عن الترتيبات والعداوات وجماعة ولا تشعر إلا ويضغط دمك بغضوب ويقلق وتنقل على عربة إسعاف...

عبدالودود المطري
ALMATREE@HOTMAIL.COM

وجهة نظر



إبراهيم المتلي

● كثيراً ما نتعثر القرارات والمشاريع وتفشل جهود المعالجات للمشاكل والقضايا التي يعاني منها المجتمع بسبب أن بعضها يصطدم بمعتقدات عديدة لعل أهمها ما يتصل بالأبعاد الاجتماعية والمعيشية لحياة الناس..

● ولأن هذا البعد الاجتماعي هو في الأساس بعد إنساني، فإنه يحظى بتعاطف الجميع، وبذلك يجد من سلطة البعد القانوني ويقيد المصلحة العامة، وحينها نقف حائزين وعاجزين عن الحركة، في حالة استسلام، ظاهراً إنساني وباطنها الرغبة في ترك الأحوال كما هي عليه..

● وبطبيعة الحال، فإن أي قرار أو إجراء له آثاره وانعكاساته السلبية على مجموعة أو فئة أو شريحة اجتماعية معينة، لكنه في المصلحة يستهدف المصلحة العامة وينعكس إيجاباً على غالبية أفراد وفئات المجتمع..

● ومع ذلك، فهذا لا يعني مصادرة حقوق الآخرين ولو كانوا يمثلون قلة من الناس .. بل ينبغي الحفاظ على مصالحهم وحمايتهم بإجراءات وحلول وتدابير أخرى وتوفير البدائل المنطقية وبالحدود المعقولة، بما يكفل حق الصالح العام ويحفظ حق المتضررين بما هو ممكن ومتاح..

● وما لم تكن هذه الأبعاد الاجتماعية خطيرة ومدمرة، فواجبات المواطنة واستحقاقات الانتماء الوطني والاجتماعي، تقتضي شيئاً من التضحية بجزء من المصلحة الشخصية لصالح المصلحة العامة، مقابل التزام الدولة بالانتصار للحق العام والحفاظ على الحق الخاص بالتي هي أحسن أو بسلطة القانون إن استدعت الضرورة..

almalemi@hotmail.com